وحول مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، قال: «ان الأمر متروك للشعب الفلسطيني لاختيار ممثليه. وهو قادر على معالجة هذه المسألة، وقد حان الوقت ليقرر ذلك» (**القبس**، الكويت، ٣٠/٩/١٩٨٦ و ٢/١٠/١٩٨٦).

تعاون سري متزايد

لكن الموضوعات التي تناولها البحث توحي، من خلال شمولية عناوينها ودلالتها الظرفية، بأن اطار المحادثات بلغ من الاتساع قدراً في ميسوره احتواء الكثير من المسائل ذات التفاصيل السرية، المعقدة والدقيقة، مما يفسح في المجال للتوقف عندها ثم التعامل معها على اساس هذا الاعتقاد. فالبحث في «كيفية دفع وتحريك عملية التسوية» في ضوء الاوضاع بعد «قمة الاسكندرية» يشير الى ان «مسألة عقد المؤتمر الدولي» تأتي في آخر مراتب سلم الاهتمامات، ولذلك فان قصر الحديث عليه غرضه، في الغالب، دعائي استهلاكي، خصوصاً اذا استحضرنا الى جانب مباحثات رنتون ما سبقها، بايام قليلة فقط، من مباحثات اجراها العاهل الاردني الملك حسين، في لندن، مع رئيسة وزراء بريطانيا، وما يعتقد به بعض الخبراء الغربيين في السياسة الشرق اوسطية وبعض المتتبعين للتحركات الجارية في المنطقة. فهذا وذاك يريان ان الطرفين العربيين، المصري والاردني، غير معنيين، الآن، بعقد مؤتمر دولي خاص بالشرق الاوسط، وبالتالي فانهما يتوافقان، في المحصلة، مع القناعات الامريكية والاسرائيلية على هذا الصعيد. واصحاب هذا الاعتقاد يبرهنون على صحته بالمؤشرات التالية:

١ ـ بالنسبة الى الجانب المصري، يسعى الرئيس مبارك الى ما يلي:

□ الحصول على طابا.

□ المحافظة على سلام فاتر مع اسرائيل.

□ ازدياد حجم المساعدات الاميركية الى مصر، واصلاح الاقتصاد المصري الضعيف ولتأمين ذلك، وافق على تسليم مسألة طابا الى لجنة تحكيم، طالما ان هذه الخطوة ستساعد، بقدر كاف، في تحقيق الامر.

□ بعد ذلك، لا مانع من ان يتحدث الرئيس مبارك حول المؤتمر الدولي (**الوطن**، ٢٣/١٠/١٩٨٦؛ نقلاً عن دان موغليت، **كريستيان ساينس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر).

٢ ـ وبخصوص الجانب الاردني، فان الملك حسين ـ حسب الخبراء الغربيين ـ صار يشعر بخيبة امل كبيرة، خاصة في الفترة الاخيرة، بسبب «ضياع فرص كبيرة» كان لها ـ لو نجحت ـ «ان توفر الاجواء المناسبة للشروع في تسوية... تضع حداً لحالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢١/٩/١٩٨٦). وابرز هذه الفرص، بل ان «الفرصة الذهبية»، والتي كان ممكنا ان تجلب النجاح لما يليها، ضاعت لعدم قدرة العاهل الاردني في اقناع قيادة م.ت.ف. بالموافقة على القرار ٢٤٢، وتفويضه، من قبل هذه القيادة، بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، بحيث تتاح له، حينذاك، حرية الحركة، ومن ثم الاسهام في تحقيق مشروع التسوية الاميركي. وفي مناخ خيبة الامل هذه، تولد لدى العاهل الاردني اقتناع بعدم اعطاء المؤتمر الدولي الاولوية في السعي ولا بالتركيز عليه، وانما بالتركيز على استعادة «نفوذه في الضفة الغربية حتى لو لم يحصل على المسؤولية الفعلية فيها في المستقبل المنظور» (الوطن؛ نقلاً عن دان موغليت، **مصدر سبق ذكره**). وهو لذلك ـ طبقاً لمصادر عربية، وغربية، واسرائيلية، في القدس وعمان ـ دخل في «اتفاق ضمني» مع اسرائيل قوامه خطة للمشاركة في السلطة لحكم ١,٤ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في شكل «من سيادة امر واقع مشتركة اسرائيلية ـ اردنية» (جون كيفنر، **انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٢٠/١٠/١٩٨٦).

وحسب المصادر ذاتها، فان هناك عدداً من المصالح المشتركة لدى الجانبين، الاسرائيلي والاردني، تملي عليهما ضرورة احلال الخطة في المناطق المحتلة. واهم هذه المصالح المشتركة تلاقيهما على ضرورة «اضعاف القوة السياسية التي يتمتع بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات». وبعد ان توضح المصادر ان